مجلة العلوم التربوية، المجلد 26، العدد (3)، ص ص 511 - 533، الرياض (2014م/ 1436هـ)

المتطلبات اللازمة لتطبيق الإشراف الإلكتروني في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان

نعمه بنت حمد بن محمد الحجرية[1]، وراشد بن سليمان بن حمدان الفهدي[2]، وعلي بن شرف الموسوي[3]

وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان

(قدم للنشر في 18/ 05/ 1434هـ؛ وقبل للنشر في 29/ 08/ 1434هـ)

المستخلص: هدفت الدراسة إلى التعرف على المتطلبات اللازمة لتطبيق الإشراف الإلكتروني في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، كما تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، حيث تكونت من 36 فقرة. وتألفت عينة الدراسة من 212 فرداً من المشرفين الإداريين والمشرفين التربويين وأعضاء فنيي تقييم ومتابعة الأداء في كل من وزارة التربية والتعليم، ومحافظة مسقط، ومحافظة البريمي، ومحافظة جنوب الباطنة. وقد توصلت الدراسة إلى أن المتطلبات التشريعية ومتطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم اللازم والمتطلبات المادية لتطبيق نظام الإشراف الإلكتروني تمثل مطلباً مهماً وبدرجة كبيرة جداً.

الكلمات المفتاحية: نشر التقنية، تقديم الدعم، التجهيزات، التدريب وتنمية الموارد البشرية.

The Intransitive Requirements to Appliance the Electronic Supervision in the Ministry of Education in the Sultanate of Oman

Nema Hamad Al-Hajri[1], Rashid Sulaiman Al-Fahdi[2] and Ali Sharaf Al- Musawi[3]

The Ministry of Education, Sultanate of Oman

(Received 25/10/2013; accepted 01/12/2013)

Abstract: This study aimed to investigate the intransitive requirements to appliance the electronic supervision in the Ministry of Education in the Sultanate of Oman. The study followed a descriptive approach, it used a questionnaire as a tool, which consisted of 36 items. The study sample consisted of 212 members of the administrators, educational supervisors, and performance evaluation and follow-up technicians, in Ministry of Education, the Governorate of Muscat, the Governorate of Al Buraimi, and the Governorate of South Al Batinah. The study found that the legislative requirements and technical requirements for the deployment and provide the necessary support and material requirements for the application of e-supervision represents an important and very much.

Keywords: technician diffusion, preferment effort, equipment, training and human resource development.

---

(1) ماجستير، وزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان
مسقط، سلطنة عمان، ص ب (213)، الرمز البريدي (133)
البريد الإلكتروني: nhalhajri@homail.com

(2) أستاذ مساعد، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان

(3) أستاذ مشارك، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان

(1) Master, Ministry of Education. Sultanate of Oman.
Muscat, Sultanate of Oman, P.O. Box (213) , Postal Code: (133)
e-mail: nhalhajri@homail.com

(2) Assistant Professor, Collage of Education, Sultan Qaboos University, Sultanate of Oman.

(3) Associate Professor, Collage of Education, Sultan Qaboos University, Sultanate of Oman.

المقدمة

يوصف العصر الحالي بعصر الثورة العلمية والتقدم التكنولوجي، عصر الانفجار المعرفي والمعلوماتي؛ حيث أصبحت المعلومات المجال الذي تتنافس عليه الشعوب سعياً منها نحو التقدم والرقي، وقد أدى ذلك بالعديد من دول العالم إلى التوجه لوضع أهدافا جديدة ترتبط بهذه التغيرات ومواكبتها، كما ترتبط بالمجتمع المعلوماتي الذي يعتمد على التعامل مع المعلومات في معظم جوانبه (عامر، 2007م).

كما أن التنامي والتطور الكبير الذي حصل في وسائل وتكنولوجيا الاتصالات أدّى إلى نقلة هائلة ونمواً متسارعاً في عملية نقل وتبادل المعلومات والأحداث والخبرات، حيث أصبح العالم قرية كونية صغيرة لا حدود ولا حواجز فيما بينها، وأصبحت عملية تبادل ونقل المعارف والمعلومات من أسرع العمليات وأسهلها؛ حيث تتم هذه العملية بفضل التطور العلمي الهائل في مجال التكنولوجيا الحديثة بسرعة هائلة ودقة متناهية، مما أدى إلى الزيادة والرقي في مجال الإنتاجية ومجالات الحياة المختلفة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والتربوية (اشتيوه وعليان، 2010م).

وأصبح تقدم الأمم ورقيها يقاس بمدى إنتاجها واستخدامها للتقنيات الحديثة في مختلف مجالات وجوانب حياتها، وبقدر ما تملكه من معارف ومعلومات تجعل منها دولاً منتجة للتكنولوجيا الحديثة ومساهمة في تقدم الأمم والشعوب ورقيها من حولها؛ حيث إن المعلومات والمعارف التي تملكها الأمم والشعوب تعد من المرتكزات الأساسية التي تمكن من ملاحقة التطورات الهائلة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والعلمية والتربوية (الطيطي، 2008م).

وتقع قضية بناء مجتمع معلوماتي على عاتق المؤسسات التربوية، التي تتحمل تنشئة الأفراد وإعدادهم لمجتمع المستقبل الذي سوف يعتمد اعتماداً أساسياً على استخدام الحواسيب الآلية؛ حيث أصبح من أهداف التعليم إعداد الأفراد القادرين على التفاعل والتعامل مع نظم الحاسبات والسيطرة عليها في مختلف مجالات الحياة (عامر، 2007م).

وقد بذلت وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان جهوداً كبيرة في مجال توظيف التقنيات الحديثة؛ حيث بدأت في إدخال الحاسوب في مختلف الأعمال الإدارية والفنية في المديريات والمدارس على حد سواء، وأدخلت العديد من البرامج المحوسبة كبرنامج الإدارة المدرسية، والبرامج الأخرى التي تعمل على تنظيم العمل المدرسي وبيانات الموظفين، وغيرها من البرامج. ونتيجة لذلك تم تدشين مشروع البوابة التعليمية الإلكترونية عام 2006م (وزارة التربية والتعليم، 2010م).

وبما أن الإشراف التربوي أحد عناصر العملية التربوية الأساسية كان لابد أن يواكب التطورات الحاصلة في مجال التقنيات التربوية؛ حيث بذلت وزارة التربية والتعليم جهداً كبيراً لتطوير نظام الإشراف وقد شهدت العديد من التطورات في هذا المجال منذ بداية السبعينات من القرن العشرين ومع بداية الألفية الثالثة (عطاري وآخرون، 2005م).

ونظراً لأن الإشراف التربوي من الأركان الرئيسة والفاعلة في أي نظام تعليميٍ فإنه يسهم في تشخيص واقع العملية التعليمية التعلمية من حيث المدخلات، والعمليات، والمخرجات، ويعمل على تحسينه وتطويره بما يتناسب وتلبية احتياجات ومتطلبات المجتمع للنهوض بمستوى العملية التعليمية التعلمية من الناحيتين: الفنية والإدارية، وبما يتلاءم والتطورات الحديثة في المجالات التربوية؛ وذلك من أجل النهوض بالمؤسسة المدرسية كوحدة أساسية للتطوير التربوي لتؤدي دورها بفاعلية من أجل تحقيق رسالتها وفق الأهداف التربوية المخططة (الطعاني، 2005م).

ولقد حظي موضوع الإشراف الإلكتروني باهتمام الباحثين؛ حيث هدفت دراسة عثمان (2011م) إلى تحديد الأساليب المستخدمة في مجال الإشراف والكشف عن آراء المشرفين التربويين حول استخدام وسائل الاتصال الإلكتروني لتطوير الإشراف التربوي، كما هدفت إلى وضع آليات لاستخدام وسائل الاتصال الإلكتروني لتطوير الإشراف التربوي. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال استخدام مدخل النظم لتحليل نظام الإشراف التربوي وتحديد أسسه وواقعه. واستخدمت استمارة استطلاع للرأي العام تضمنت ستة محاور حول وسائل الاتصال الإلكتروني التي يمكن توظيفها في مجال الإشراف التربوي، وبلغ حجم العينة سبعين مشرفا تربويا بالإدارات التعليمية التابعة لمحافظة الفيوم بمصر. وتوصلت الدراسة إلى أهمية بعض وسائل الاتصال مثل الحاسب والإنترنت لتوظيفها في عملية الإشراف، خاصة في مراحل التخطيط، والمتابعة، والإعداد، والتنفيذ، والتقويم على الترتيب. وأظهرت الدراسة وجود بعض المعوقات لتوظيف الاتصال الإلكتروني، مثل: ضعف شبكات الإنترنت، وضعف الإمكانات والموارد، وأكدت الدراسة أن آليات التغلب على هذه المعوقات تتمثل في توفير الشبكات وتدريب المشرفين وتحديث أجهزة الحاسب بالمدارس.

وأجرى وين (Winn, 2009) دراسة هدفت إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه استخدام الإشراف الافتراضي المتزامن، وإمكانياته في التغلب على بعض المشاكل طويلة الأجل، المرتبطة بالمسافات بين الجامعات والمدارس الإقليمية والريفية البعيدة ومختلف المؤسسات التربوية. وأهم ما توصلت إليه الدراسة في نتائجها أن

هناك حاجة إلى إجراء بحوث حول استخدام مؤتمرات الفيديو التزامنية في مجال الإشراف التربوي، كما أن هناك العديد من الدواعي والأسباب التي تؤدي إلى استخدام التكنولوجيا في مجال الإشراف منها تعزيز الخبرة المهنية بواسطة التكنولوجيا.

كذلك أجرى الجير وكابشا (Alger & Kapcha, 2009) دراسة هدفت إلى وصف برنامج الإشراف الإلكتروني وتقديم تقرير حول مدى فعاليته، وقد شارك في الدراسة سبعة معلمين واثنين من المشرفين الجامعيين، وتسعة من الطلاب – المعلمين. وقد أشارت النتائج إلى وجود إمكانيات هائلة للإشراف الإلكتروني لتحسين الخبرة الميدانية؛ حيث يؤدي إلى توسيع نطاق الاتصال، والتواصل بين مختلف الأطراف. وأوضحت الدراسة إلى أن هناك حاجة لإجراء مزيد من البحوث حول نظام الإشراف الإلكتروني، ومقارنته بالإشراف التقليدي وبيان مدى فاعليته وجدواه، وضرورة العمل على الارتقاء بمثل هذا النوع من التقنية الحديثة.

وأجرت الصائغ (2009م) دراسة هدفت إلى معرفة واقع استخدام الإشراف الإلكتروني وأهميته في تسهيل بعض مهام المشرفات التربويات في رياض الأطفال، والكشف عن مدى ممارسة المشرفات التربويات للإشراف الإلكتروني في تفعيل الأساليب الإشرافية برياض الأطفال، وتحديد المعوقات التي تواجه المشرفات التربويات برياض الأطفال في استخدام الإشراف الإلكتروني في العملية الإشرافية. وقد تكونت عينة الدراسة من 45 مشرفة تربوية، و450 معلمة في مجال رياض الأطفال. وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة تعزى إلى الوظيفة، ومكان العمل، والمدينة، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والتخصص، والدورات التدريبية، والإلمام بالحاسوب. كما بينت الدراسة أن من معوقات استخدام الإشراف الإلكتروني قلة عدد أجهزة الحاسوب، وقلة الدورات التدريبية في مجال الحاسوب، وقلة وجود البرمجيات اللازمة للإشراف الإلكتروني.

وقام سفر (2008م) بدراسة هدفت إلى التعرف على آراء المشرفات التربويات حول معرفتهن بمفهوم الإشراف التربوي، والتعرف على آرائهن حول مدى أهمية نموذج الإشراف التربوي عن بعد، وإمكانية استخدام أدوات الإشراف التربوي عن بعد في تنفيذ الأساليب الإشرافية، والكشف عن المعوقات التي يمكن أن تعترض تنفيذ مجالات الإشراف التربوي عن بعد. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من 638 مشرفة تربوية، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة تبعاً لاختلاف

سنوات الخبرة حول أهمية الإشراف التربوي عن بعد، واستخدام أدوات الاتصال الحديثة والإنترنت لصالح المشرفات اللاتي خبرتهن من 15 إلى أقل من عشرين سنة، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة تبعاً لاختلاف سنوات الخبرة حول المعرفة بمفهوم الإشراف التربوي عن بعد.

كما قام الشافعي (2007م) بدراسة هدفت إلى معرفة مدى أهمية استخدام الشبكة العنكبوتية في تفعيل أسلوبي القراءات الموجهة والنشرات التربوية من وجهة نظر المشرفين التربويين، وكذلك تحديد صعوبات ومعوقات استخدام الشبكة العنكبوتية التي تواجه المشرفين التربويين في أسلوبي القراءات الموجهة والنشرات التربوية. وقد استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وتكونت عينة الدراسة من 160 مشرفاً تربوياً. وقد توصلت الدراسة إلى أن درجة استخدام المشرفين التربويين للشبكة العنكبوتية ضعيفة إلى حد كبير، كما توصلت إلى انعدام إرسال القراءات الموجهة والنشرات التربوية للمعلمين عبر الشبكة العنكبوتية، بالإضافة إلى عدم توفر اتصال بالإنترنت في مواقع عمل المشرفين التربويين تسبب في خفض استخدام المشرفين التربويين للشبكة العنكبوتية، كما بينت نتائج الدراسة أن نسبة عالية من المشرفين يرون أن الإنترنت تقنية متطورة يجب الاستفادة منها في تفعيل مجال الإشراف.

وأجرى جوس ونيوكومبس (Gos & Newcombes, 2003) دراسة بعنوان: استخدام التكنولوجيا المحمولة باليد للإشراف على التعلم والتعليم البناء، وقد تكونت عينة الدراسة من خمسة أعضاء من الفريق التجريبي لجامعة غرب شيستر، والذين قاموا باستخدام الأجهزة المحمولة باليد لجمع البيانات. وأظهرت نتائج الدراسة فاعلية هذا النوع من الإشراف وحله للعديد من الصعوبات التي تواجه الإشراف التقليدي؛ حيث إنه يسهل عملية جمع البيانات عن الفئات التي يتم الإشراف عليها وعملية إعداد التقارير بسهولة، كما أنه يسهل من عملية التواصل بين جميع الفئات في الميدان التربوي.

أما هسينج ونين-جوين (Hsiung & Nin-Juin, 1999) فقد أجريا دراسة هدفت إلى ابتكار بيئة إشراف عن بعد، وذلك عن طريق الخط الساخن Distance Supervision Hot Line-DSHL من خلال أنظمة الحاسوب، كما هدفت الدراسة إلى تطبيق الإنترنت كوسيلة للإشراف في المجال التربوي، وإلى تصميم موقع على الإنترنت لتنفيذ عملية الإشراف عن بعد (تصميم الصفحة الرئيسة من DSHL)، وتحديد أهم الاحتياجات المرتبطة بذلك. وقد تكونت عينة البحث من اثنين من أساتذة كلية التربية و36 طالباً - معلماً. أوضحت نتائج الدراسة أن جميع الطلاب المعلمين أكدوا على أن DSHL

زادت من التفاعلات بينهم وبين المشرفين، كما أكدت الدراسة على فعالية الإشراف من خلال منتج تكنولوجي في الحياة اليومية من خلال مواقع الإنترنت. وأوضحت نتائج الدراسة أنه لكي يمكننا من البدء في العمل بنظام الإشراف عن بعد، فإنه يتوجب علينا عمل الآتي: ابتكار الجهاز والبرنامج، وبعد ذلك تدريب بعض المعلمين، والتعاون مع المجتمع، ومكافأة الدراسات في الإشراف والإنترنت، وتوفير الدعم الكافي من قبل جميع المستويات المسؤولة عن عملية التطبيق والتنفيذ.

من خلال عرض الدراسات السابقة يمكن استخلاص ما يأتي:

– إن استخدام تطبيقات الإشراف الإلكتروني تمكن المشرف التربوي من التغلب على كثير من العقبات التي يواجهها في الجوانب الإدارية والفنية، وتوفر له الوقت للتفكير في الجوانب التطويرية لصنع قرارات سليمة بدلاً من الانغماس في جوانب إدارية وروتينية.

– الإجماع على أهمية الإشراف التربوي عن بعد كونه ينمي المهارات في استخدام الحاسوب والإنترنت، ويساعد على تسهيل العملية الإشرافية، مما يعمل على التخلص تدريجياً من الصعوبات التي تعترض عملية الإشراف.

– إن أبرز المعوقات المادية لتطبيق الإشراف التربوي عن بعد تتمثل في: عدم وجود خطوط هاتفية بمواصفات معينة للإنترنت، وقلة توفر التجهيزات المناسبة، وقلة توفر البرمجيات والبرامج الإلكترونية الخاصة، ونقص المعامل المطورة في الحاسوب سواء في المدارس أو في مكاتب الإشراف التربوي، ونقص الوسائل التكنولوجية للاتصالات في المدارس.

– إن أبرز المعوقات البشرية لتطبيق الإشراف التربوي عن بعد تتمثل في قلة تدريب المشرفين على استخدام الحاسب والإنترنت والبرامج الإلكترونية، وقلة الدعم الفني من هيئات ومؤسسات خارجية للمدارس لاستخدام الحاسوب، وعدم توفر الوقت الكافي لدى المشرفين لاستخدام الحاسوب والإنترنت وأدواته.

– ضرورة توفير متطلبات تطبيق نموذج الإشراف التربوي عن بعد، والمتمثلة في: البنية التحتية، والمحتوى الإشرافي، والبرامج التدريبية، وأدوات الاتصال الحديثة، وأجهزة الحاسوب، والإنترنت وأدواته.

– عملية الإشراف من بعد سهلت من مهام المشرف، وأدت إلى تعلم استراتيجيات مختلفة لعملية الإشراف، كما زادت من التواصل والتفاعل المستمر بين المشرفين والفئات التي يشرفون عليها مما أدت إلى تسهيل مهمة المشرف.

مشكلة الدراسة:

نتيجة للتوجه الكبير الذي تشهده سلطنة عمان في

قضية تفعيل استخدام التقنيات الحديثة في المجال التربوي وتفعيل استخدام شبكة الإنترنت، ونتيجة للعديد من المشاكل التي تواجه جانب الإشراف التربوي في المحافظات التعليمية كبعد المسافات، ونقص عدد المشرفين الإداريين مقارنة بارتفاع عدد المدارس، والكادر الإداري (مدير، مساعد مدير، منسق) بهذه المدارس، وارتفاع عدد المعلمين مقارنة بالمشرفين التربويين، مما يحتم تفعيل دمج الإنترنت في عملية الإشراف بشكل عام، والتوجه نحو الاستفادة من خدمات هذه التقنية الحديثة في حل العديد من الصعوبات التي تواجه مجال الإشراف التربوي، وكذلك ضرورة التوجه نحو تطوير هذا الجانب الهام من أجل الارتقاء بالعملية التربوية بشكل خاص.

وبالاطلاع على الدراسات السابقة مثل دراسة الصقري (2005م) التي أظهرت نتائجها عدداً من المعوقات التي تحد من فاعلية دور المشرف الإداري، ومنها: ارتفاع نصابه من المدارس، وبالتالي قلة زياراته للمدارس التي يشرف عليها، وكثرة الأعباء الملقاة على عاتقه، من قبل المنطقة التعليمية، ودراسة الزدجالي (2010م) التي أشارت إلى معاناة المحافظات التعليمية من قلة عدد المشرفين التربويين بالنسبة لعدد المعلمين، ونقص الخبرات اللازمة لدى المشرفين التربويين في مجال الحاسوب.

ومن منطلق أن عملية الإشراف التربوي تعد من العمليات التي تعتمد على التواصل الفعال، والسريع، والدائم، والمستمر بين مختلف الفئات التربوية، ونتيجة للصعوبات التي تواجه هذه الجوانب حسب ما أثبتته العديد من الدراسات التربوية في هذه المجال، فإن مشكلة الدراسة تبرز في التعرّف على متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس سلطنة عمان.

أهداف الدراسة:

1 – التعرف على المتطلبات اللازمة لتطبيق الإشراف الإلكتروني في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان.

2 – الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) حول المتطلبات اللازمة لتطبيق الإشراف الإلكتروني في وزارة التربية والتعليم تعزى لمتغيرات الدراسة، والمتمثلة في: (المؤهل العلمي، والخبرة العملية في مجال الإنترنت والحاسوب، والوظيفة، وجهة العمل).

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن السؤالين الآتيين:

1 – ما المتطلبات اللازمة لتطبيق الإشراف الإلكتروني في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان؟

2 – هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) حول المتطلبات اللازمة لتطبيق

الإشراف الإلكتروني في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان تعزى لمتغيرات الدراسة، والمتمثلة في: (المؤهل العلمي، والخبرة العملية في مجال الإنترنت والحاسوب، والوظيفة، وجهة العمل)؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

1 – تساعد وزارة التربية على بناء أنظمة إشرافية إلكترونية تجعلها تواكب المستجدات الحديثة، وتحقيق أعلى درجات الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في المجال الإشرافي.

2 – توضح أهمية استخدام تكنولوجيا الاتصال، وتفعيل شبكة الإنترنت وتوظيفها في العملية الإشرافية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

1 – **حدود بشرية:** المشرفين الإداريين، والمشرفين التربويين، وأعضاء فنيي تقييم ومتابعة الأداء في وزارة التربية والتعليم والمحافظات التعليمية بسلطنة عمان.

2 – **الحدود المكانية:** محافظة مسقط، ومحافظة والبريمي، ومحافظة جنوب الباطنة، وهي المحافظات التعليمية التي تطبق البوابة التعليمية.

3 – **الحدود الزمانية:** الفصل الأول من العام الدراسي 2010- 2011م.

4 – **الحدود الموضوعية:** متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني والمتمثلة في: المتطلبات التشريعية، ومتطلبات نشر التقنية، والمتطلبات المادية، ومتطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية.

مصطلحات الدراسة:

الإشراف الإلكتروني: «طريقة للإشراف باستخدام آليات الاتصال الحديثة، كالحاسب، والشبكات، والوسائط المتعددة، وبوابات الإنترنت من أجل إيصال المعلومات بأسرع وقت وأقل تكلفة، وبصورة تمكن من إدارة العملية الإشرافية، وضبطها، وقياس وتقييم الأداء» (البحراني، 2008م، ص13). ويعرف إجرائيا بأنه: العملية التي يتم من خلالها التواصل بين المشرف التربوي ومختلف الفئات التي يشرف عليها؛ عن طريق استخدام التقنيات الحديثة من حاسوب، وشبكات إنترنت، وغيرها لتوظيفها في مختلف الممارسات الإشرافية في مدارس السلطنة مع تدعيمها بالتفاعل وجهاً لوجه بين المشرف والمشرف عليه.

منهج الدراسة:

اتبع الباحثون في الدراسة الحالية المنهج الوصفي، وذلك بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بمجال الإشراف الإلكتروني، ومتطلبات تطبيق التقنيات الحديثة في المجال التربوي؛ حيث تم تحليل الأدب النظري المتعلق بهذه الجوانب، وفي ضوء ذلك تم إعداد أداة الدراسة (الاستبانة)، ومن ثم القيام

بإجراءات تطبيقها على عينة الدراسة، وجمع البيانات والعمل على تحليلها واستخلاص النتائج منها.

مجتمع الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة المشرفين الإداريين، والمشرفين التربويين، وأعضاء فنيي تقييم ومتابعة الأداء، موزعين على ديوان عام الوزارة وثلاث محافظات تعليمية، وهي: مسقط، والبريمي، وجنوب الباطنة. وقد تم اختيار مجتمع الدراسة في المحافظات التعليمية الثلاث لكونها الجهات المطبقة لنظام البوابة التعليمية في السلطنة. وقد بلغ عدد أفراد مجتمع الدراسة في الجهات الثلاث 470 مشرفاً إدارياً وتربوياً (وزارة التربية والتعليم، 2010م).

وقد تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية، حيث بلغت 212 مشرفاً إدارياً وتربويا، وذلك بنسبة 45٪ من المجتمع الكلي. والجدول (1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات: جهة العمل، والخبرة، والوظيفة، والمؤهل الدراسي.

جدول (1). توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير جهة العمل، الخبرة، الوظيفة، المؤهل الدراسي.

المتغير	مستوياته	العدد	النسبة المئوية
جهة العمل	وزارة التربية والتعليم	25	12
	محافظة مسقط	93	44
	محافظة البريمي	28	13
	الباطنة جنوب	66	31
	المجموع	**212**	**٪100**
المؤهل الدراسي	بكالوريوس	115	54
	ماجستير	74	35
	أخرى	23	11
	المجموع	**212**	**٪100**
الخبرة	1-4 سنوات	52	24,5
	5-10 سنوات	95	45.5
	أكثر من 10- سنوات	65	30
	المجموع	**212**	**٪100**
الوظيفة	مشرف إداري	31	14,5
	مشرف فني	146	69
	عضو فني تقييم ومتابعة أداء	22	10,5
	أخرى	13	6
	المجموع	**212**	**٪100**

أداة الدراسة:

قام الباحثون بإعداد أداة الدراسة وهي الاستبانة، من خلال مراجعة الأدب النظري المتعلق بالإشراف الإلكتروني، وقد شملت الاستبانة 36 فقرة موزعة على أربعة محاور وهي:

المحور الأول: المتطلبات التشريعية، وتكون من 9 فقرات، والمحور الثاني: متطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني، وتكون من 8 فقرات، والمحور الثالث: المتطلبات المادية/ التجهيزات، وتكون من 10 فقرات، والمحور الرابع: متطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية، وتكون من 9 فقرات.

وقد تم قياس صدق الاستبانة بعرضها على 13 محكماً من ذوي الخبرة والاختصاص في كلية التربية بجامعة السلطان قابوس وجامعة نزوى، وطلب منهم الحكم على صلاحية الاستبانة من حيث دقة الصياغة اللغوية والعلمية للفقرات، ومدى انتمائها للمحور. وفي ضوء ملاحظاتهم تم التعديل والحذف في فقرات الاستبانة، للوصول إلى الصورة النهائية.

كما تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا– كرونباخ (CHRONBACH ALPHA) لاستجابات أفراد عينة الدراسة، والجدول رقم (2) يتضمن خلاصة نتائج معاملات الثبات.

جدول (2). معاملات ثبات أداة الدراسة.

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا
المحور الأول	9	0.81
المحور الثاني	8	0.80
المحور الثالث	10	0.89
المحور الرابع	9	0.89
الاستبانة ككل	36	0.92

نتائج الدراسة:

أولاً: نتائج السؤال الأول:

للإجابة عن السؤال الأول والذي نصه: «**ما المتطلبات اللازمة لتطبيق الإشراف الإلكتروني في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان؟**» تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية «الرتبة» لمجموع كل محور، ولكل فقرة من فقرات المحور الواحد. وقد اعتمد الباحثون على المعيار التالي، والموضح بجدول رقم (3) لتحديد درجة المفاضلة والترتيب للعبارات بالاستبانة.

جدول (3). المعيار المعتمد في تفسير نتائج الدراسة.

مدى المتوسط الحسابي	إمكانية التطبيق
4.2 – أقل من أو= 5	كبيرة جداً
3.4 – أقل من 4.2	كبيرة
2.6 – أقل من 3.4	متوسطة
1.8 – أقل من 2.6	ضعيفة
1- أقل من 1.8	ضعيفة جداً

المحور الأول المتطلبات التشريعية:

يوضح الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية،

والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية (الرتبة) للفقرات المكونة «للمتطلبات التشريعية» من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

جدول (4). المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية (الرتبة) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الأول: «المتطلبات التشريعية» مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي.

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التصنيف
2	1	وضع التشريعات التي تعمل على حماية أمن نظام المعلومات في ظل العمل بالإشراف الإلكتروني.	4.80	0.46	كبيرة جداً
7	2	توفر رؤية واضحة قبل تطبيق نظام الإشراف الإلكتروني.	4.73	0.53	كبيرة جداً
4	3	إصدار الأنظمة التي تحفز عملية تطبيق الإشراف الإلكتروني.	4.69	0.53	كبيرة جداً
8	4	تغيير السياسات المؤسسية المتعلقة بهيئة التدريس والعمل الإداري بما يتناسب مع الإشراف الإلكتروني.	4.67	0.59	كبيرة جداً
9	5	تعديل الأنظمة المتعلقة بالرواتب والمكافآت للهيئة الإشرافية.	4.67	0.66	كبيرة جداً
6	6	إصدار اللوائح التي تضمن سرية تبادل وتداول المعلومات في نظام الإشراف الإلكتروني.	4.62	0.56	كبيرة جداً
3	7	وضع التشريعات التي تساهم في عملية تطبيق النظام في مختلف الجهات الإشرافية في الوزارة.	4.34	0.52	كبيرة جداً
1	8	إصدار التشريعات المنظمة للعمل الإشرافي الإلكتروني.	4.34	0.59	كبيرة جداً
5	9	إيجاد الأنظمة المتعلقة بحقوق الملكية في الإشراف الإلكتروني.	4.33	0.54	كبيرة جداً
المحور ككل			4.57	0.35	كبيرة جداً

يوضح الجدول (4) أن جميع فقرات «المتطلبات التشريعية» تراوحت بين متوسط حسابي 4.33 – 4.80، وانحراف معياري 0.46- 0.66، أي بين الكبيرة جدا والكبيرة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة على هذا المحور ككل 4.57 بانحراف معياري 0.35، وهو يقابل الدرجة الكبيرة جداً. ويرجع الباحثون ذلك إلى أهمية المتطلبات التشريعية لمستخدمي التقنية الرقمية؛ فهي بمثابة السقف القانوني الذي يحمي الممتلكات الفكرية للمستخدم، خاصة إذا ما علمنا بأن كثيرًا من مستخدمي الشبكة العنكبوتية يتعرضون إلى عمليات القرصنة وسرقة المعلومات، فلذلك أشارت عينة الدراسة إلى أن وجود مثل هذه التشريعات يعد مطلباً أساسياً لابد من وجوده.

المحور الثاني: متطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني:

يوضح الجدول (5) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية (الرتبة) للفقرات المكونة «لمتطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني» من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

جدول (5). المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية (الرتبة) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الثاني: «متطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني» مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي.

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التصنيف
1	1	اقتناع الإدارات العليا بأهمية الإشراف الإلكتروني وضرورة تطبيقه.	4.75	0.49	كبيرة جداً
3	2	وجود الدعم والرعاية من قبل الإدارات العليا في الوزارة.	4.72	0.55	كبيرة جداً
6	3	الاستعانة بتجارب الدول الأخرى المتقدمة في هذا المجال وخبراتها.	4.65	0.62	كبيرة جداً
5	4	تقديم التشجيع والحوافز من قبل الإدارات العليا لمطبقي النظام.	4.59	0.75	كبيرة جداً
7	5	نشر الثقافة الإلكترونية بين مختلف العاملين في المجال التربوي.	4.49	0.55	كبيرة جداً
2	6	نشر الوعي بأهمية توظيف التقنيات الحديثة في المجال التربوي.	4.41	0.53	كبيرة جداً
4	7	نشر المعرفة والدراية عن مفهوم الإشراف الإلكتروني.	4.38	0.55	كبيرة جداً
8	8	الاستعانة ببيوت خبرة عالمية لتطبيق النظام.	4.28	0.73	كبيرة جداً
		المحور ككل	4.53	0.39	كبيرة جداً

من خلال نتائج جدول رقم (5) يتضح أن جميع فقرات «متطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني» جاءت في المستوى الكبير جدا، حيث تراوحت بين متوسط حسابي 4.28 – 4.75، وانحراف معياري 0.49- 0.75، مما يدل على أن المشرفين يرون بضرورة نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني. وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة على هذا المحور ككل 4.53 بانحراف معياري 0.39، وهو يقابل الدرجة الكبيرة جداً. ويرجع الباحثون ذلك إلى أنه إذا أريد النجاح لأي مشروع لابد أن تكون هناك بنية تحتية يقوم عليها. ومشروع الإشراف الإلكتروني قبل تطبيقه لابد أن يسبقه نشر التقنيات الحديثة في الحقل التربوي وتدريب العاملين عليها، بالإضافة إلى وجود طاقم من الدعم الفني من أجل متابعة تشغيل وتفعيل أنظمة الحاسب الآلي والبرامج المعدة لهذا الغرض وتحديثها باستمرار لمواكبة التطورات المتسارعة في علم التقنيات الحديثة، وكذلك حمايتها من التلف الفيروسي الذي يؤدي إلى وجود أعطال فنية ربما تؤدي إلى إحداث أضرار كبيرة في قواعد البيانات التي تم بناؤها تراكمياً.

وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة كل من: الصائغ (2009م)، وسفر (2008م)، و(Win. 2009)، حيث أشارت إلى أن قلة الدعم الفني للمدارس المفعلة للحاسب الآلي يعد من معوقات تفعيل الإشراف الإلكتروني في العملية التربوية.

المحور الثالث: المتطلبات المادية/ التجهيزات:

يوضح الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية (الرتبة)

للفقرات المكونة «للمتطلبات المادية/ التجهيزات» من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

جدول (6). المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية (الرتبة) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الثالث: المتطلبات المادية/ التجهيزات مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي.

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التصنيف
1	1	توفير بنية تحتية متكاملة في مجال شبكات الإنترنت.	4.83	0.55	كبيرة جداً
4	2	توفير موقع إلكتروني متكامل للإشراف الإلكتروني.	4.79	0.56	كبيرة جداً
5	3	توفير شبكة اتصال لاسلكية متكاملة.	4.75	0.76	كبيرة جداً
2	4	توفير موقع إلكتروني متكامل للإشراف الإلكتروني.	4.74	0.59	كبيرة جداً
10	5	توفير خدمات الدعم الفني والصيانة.	4.42	0.67	كبيرة جداً
8	6	تزويد دوائر الإشراف والمدارس بالتجهيزات والبرامج اللازمة للاتصال بالإنترنت.	4.42	0.71	كبيرة جداً
3	7	توفير البرامج اللازمة لإدارة النظام إلكترونياً.	4.41	0.58	كبيرة جداً
9	8	توفير الدعم المالي والفني.	4.40	0.73	كبيرة جداً
6	9	توفير المختبرات الحاسوبية المجهزة لغرض الإشراف الإلكتروني.	4.24	0.69	كبيرة جداً
7	10	توفير جهاز حاسوب محمول لكل مشرف.	4.03	1.01	كبيرة
		المحور ككل	4.52	0.62	كبيرة جداً

يوضح الجدول رقم (6) أن جميع فقرات «المتطلبات المادية» تراوحت بين متوسط حسابي 4.03 – 4.83، وانحراف معياري 0.55- 1.01، وهذا يعني أن فقرات هذا المحور تراوحت بين الكبيرة جداً والكبيرة؛ حيث إن الفقرات ذات الرتبة 1-9 جاءت ضمن درجة الأهمية الكبيرة جداً، أما الفقرة ذات الرتبة 10 فجاءت ضمن درجة الأهمية الكبيرة. وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة على هذا المحور 4.52 بانحراف معياري 0.62، وهو يقابل الدرجة الكبيرة جداً. ويرجع هذا إلى أهمية توفير هذه المتطلبات لتمكين المشرفين من تفعيل الإشراف الإلكتروني ولضمان توصيل الخدمة الإشرافية لجميع المعنيين في الحقل التربوي بسهولة ويسر.

وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة كل من: (سفر، 2008م)، و(الصائغ، 2009م)، حيث أشارتا إلى أن عدم توفر التجهيزات المادية والنقص في المعامل المطورة في الحاسب الآلي يعيق تفعيل الإشراف الإلكتروني، واتفقت كذلك مع دراسة (الشافعي، 2007م)، التي أشارت إلى أن عدم توفر الاتصال بالإنترنت في مواقع عمل المشرفين التربويين سبب رئيس

في خفض استخدام المشرفين التربويين للشبكة العنكبوتية.

المحور الرابع: متطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية:

يوضح الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية (الرتبة) لفقرات «متطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية» من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

جدول (7). المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية (الرتبة) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الرابع: «متطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية» مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي.

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التصنيف
1	1	إقامة الدورات التدريبية للمشرفين في مجال الحاسب الآلي.	4.74	0.52	كبيرة جداً
3	2	إقامة المشاغل التدريبية عن كيفية توظيف الإنترنت في العمل الإشرافي.	4.70	0.64	كبيرة جداً
5	3	الاستعانة بالكوادر المتخصصة القادرة على الإيفاء بمتطلبات العمل بنظام الإشراف الإلكتروني.	4.68	0.62	كبيرة جداً
8	4	التدريب على كيفية حل المشكلات والصعوبات التي قد تواجه تطبيق نظام الإشراف الإلكتروني.	4.29	0.67	كبيرة جداً
9	5	التدريب على كيفية إدارة مختلف جوانب النظام من قبل القائمين والمشرفين عليه.	4.25	0.66	كبيرة جداً
7	6	تدريب المشرفين على كيفية تحديد الاحتياجات التدريبية في مجال الإشراف الإلكتروني للفئات التي يشرفون عليها.	4.20	0.64	كبيرة جداً
4	7	الاستعانة بخبراء في مجال الإشراف الإلكتروني.	4.19	0.67	كبيرة
6	8	توفير كتب ومراجع وحقائب تدريبية متخصصة في الإشراف الإلكتروني.	4.19	0.67	كبيرة
2	9	عقد الدورات التدريبية للمشرفين في مجال الحاسب الآلي.	3.82	0.94	كبيرة
المحور ككل			3.81	0.47	كبيرة

يوضح الجدول رقم (7) أن جميع فقرات «متطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية» قد تراوحت بين متوسط حسابي 3.82 – 4.74، وانحراف معياري 0.52- 0.94، وهذا يعني أن فقرات هذا المحور تراوحت بين الكبيرة جداً والكبيرة، حيث إن الفقرات ذات الرتبة 1-6 جاءت في درجة الكبيرة جداً، والفقرات ذات الرتبة 7-9 في الدرجة الكبيرة. وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة على هذا المحور 3.81 بانحراف معياري 0.47، وهو يقابل الدرجة الكبيرة، ويرجع ذلك إلى أن التدريب يمثل ضرورة ملحة لتنمية العنصر البشري، خاصة وأن التقنيات الحديثة تعد من المستجدات في الحقل التربوي، وأن كثيرًا من العاملين لم تكن لديهم معلومات كافية عنها ولا عن كيفية استخدامها وتفعيلها، ناهيك عن البرمجيات التي تمت

إضافتها على تلك التقنيات، والتي تتماشى مع التجديد التربوي. والمستهدف تطوير التعليم فكان لابد أن تواكب حركة التطور في التقنيات الحديثة حركة في تنمية الكادر البشري وتدريبه وتأهيله لكي يكون قادراً على الاستفادة من تلك التقنيات.

وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة كل من: (الصائغ، 2009م)، و(Winn, 2009)، و(سفر، 2008م)، حيث أشارت إلى ضرورة تدريب المشرفات والمعلمات على استخدام وسائل تكنولوجيا الاتصالات والحاسبات الآلية، وذلك حتى يتم تفعيل الإشراف الإلكتروني بشكل أفضل.

ثانيًا: نتائج السؤال الثاني:

للإجابة عن السؤال الثاني والذي نصه: «هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) حول المتطلبات اللازمة لتطبيق الإشراف الإلكتروني في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان تعزى لمتغيرات الدراسة، والمتمثلة في: (المؤهل العلمي، والخبرة العملية في مجال الإنترنت والحاسوب، والوظيفة، وجهة العمل)؟. تم استخراج تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق، وسيتم عرض نتائج كل متغير على حدة كما يأتي:

المؤهل العلمي:

تم استخدام تحليل التباين الأحادي للمقارنة بين مجموعات المؤهل الثلاثة (بكالوريوس، وماجستير، وأخرى) في محاور المتطلبات اللازمة لتطبيق الإشراف الإلكتروني في وزارة التربية والتعليم.بسلطنة، كما هو موضح في جدول رقم (8).

جدول (8). تحليل التباين الأحادي لتقديرات أفراد عينة الدراسة على محاور الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي.

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المتطلبات التشريعية	بين المجموعات	1.27	2	0.63	5.24*	0.00
	داخل المجموعات	25.43	209	0.12		
متطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني	بين المجموعات	0.29	2	0.14	0.94	0.39
	داخل المجموعات	32.68	209	0.15		
المتطلبات المادية/ التجهيزات	بين المجموعات	0.56	2	0.28	0.71	0.48
	داخل المجموعات	82.21	209	0.39		
متطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية	بين المجموعات	0.25	2	0.13	0.58	0.56
	داخل المجموعات	46.71	209	0.22		

* دالة عند مستوى (α=0.05)

يتضح من جدول رقم (8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد عينة الدراسة تعزى للمؤهل العلمي في المحاور: «متطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني، والمتطلبات المادية، ومتطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية، حيث كانت قيمة «ف» غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.05). في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية في محور «المتطلبات التشريعية»، حيث إن قيمة ف 5.24، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.05)، وللتحقق من مصدر هذه الفروق تم استخدام اختبار (LSD) للمقارنات البعدية، وكما هو موضح في جدول رقم (9).

جدول (9). اختبار (LSD) للمقارنات البعدية للفروق بين مجموعات المؤهل العلمي في محور «المتطلبات التشريعية».

المحور	المؤهل	ن	المتوسط	مستويات المؤهل		
				بكالوريوس	ماجستير	أخرى
المتطلبات التشريعية	بكالوريوس	115	4.50		0.14*	0.18*
	ماجستير	74	4.65			
	أخرى	23	4.68			

* دالة عند مستوى (α=0.05)

يوضح جدول رقم (9) وجود فروق لصالح الأفراد من حملة الماجستير والمؤهلات الأخرى مقابل الأفراد من حملة البكالوريوس في المتطلبات التشريعية، وهذا يعني أن الأفراد من حملة الماجستير والمؤهلات الأخرى يرون أن مثل هذه التشريعات ضرورة ملحة في ظل الانفتاح الإلكتروني من خلال عالم الإنترنت؛ حتى تكون هناك مجموعة من الضوابط تحدد مسار الإشراف الإلكتروني وآليات تفعيله، وقد يعزى ذلك إلى أن مساقات المؤهلات الأخرى – وأغلبها دبلوم إدارة مدرسية أو دبلوم إشراف تربوي – أو ماجستير مكنتهم من اكتساب معارف ومهارات، وكذلك من التعامل مع هذه التقنيات بشكل أفضل. وتتفق هذه النتيجة جزئياً مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة (سفر، 2008م)؛ حيث أشارت إلى وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير المؤهل العلمي مع اختلاف المحاور.

متغير الخبرة العملية في مجال الإنترنت والحاسب الآلي:

تم استخدام تحليل التباين الأحادي للمقارنة بين فئات الخبرات الثلاث (أقل من (1- 4) سنوات، ومن (5-10) سنوات، وأكثر من 10 سنوات) كما هو موضح في جدول رقم (10).

جدول (10). تحليل التباين الأحادي لتقديرات أفراد عينة الدراسة على محاور الدراسة وفقاً لمتغير الخبرة العملية في مجال الإنترنت والحاسب الآلي.

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المتطلبات التشريعية	بين المجموعات	0.10	2	5.44	0.42	0.65
	داخل المجموعات	26.60	209	0.12		
متطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني	بين المجموعات	0.13	2	6.74	0.42	0.65
	داخل المجموعات	32.84	209	0.15		
المتطلبات المادية	بين المجموعات	1.80	2	0.90	2.33	0.10
	داخل المجموعات	80.97	209	0.38		
متطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية	بين المجموعات	0.39	2	0.19	0.89	0.41
	داخل المجموعات	46.57	209	0.22		

* دالة عند مستوى (α=0.05)

يتضح من جدول رقم (10) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في محور المتطلبات اللازمة لتطبيق الإشراف الإلكتروني في وزارة التربية والتعليم تعزى لمتغير الخبرة العملية في مجال الإنترنت والحاسب الآلي؛ حيث إن قيمة (ف) المحسوبة غير دالة عند مستوى دلالة (α=0.05). ويرجع ذلك إلى أن الخبرة في مجال الإنترنت والحاسب الآلي لا تمثل تلك الأهمية لدى المشرفين فيما يتعلق بإمكانية تطبيق الإشراف الإلكتروني، فهي ليست ذات تأثير فني كبير؛ إذ يكفي أن يكون لدى المشرف إلمام ولو كان بسيطاً بممارسة وتفعيل شبكة المعلومات الدولية، وقد يتأتى له ذلك من خلال دورة تدريبية قد تستغرق أسبوعاً أو اثنين ليكتسب تلك المهارة في هذا الجانب، وتتفق هذه النتيجة جزئياً مع النتيجة التي توصلت لها دراسة (الشافعي، 2007م)؛ حيث أشارت إلى وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير الخبرة مع اختلاف المحور.

متغير الوظيفة:

تم استخدام تحليل التباين الأحادي للمقارنة بين مجموعات الوظيفة الأربعة (مشرف إداري، وعضو فني، ومشرف فني، وأخرى). والجدول رقم (11) يوضح ذلك.

جدول (11). تحليل التباين الأحادي لتقديرات أفراد عينة الدراسة على محاور الدراسة وفقاً لمتغير الوظيفة.

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف)	مستوى الدلالة
المتطلبات التشريعية	بين المجموعات	5.00	3	1.66	0.13	0.94
	داخل المجموعات	26.66	208	0.12		

تابع جدول (11).

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف)	مستوى الدلالة
متطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني	بين المجموعات	0.35	3	0.11	0.74	0.52
	داخل المجموعات	32.62	208	0.15		
المتطلبات المادية	بين المجموعات	3.57	3	1.19	3.12*	0.02
	داخل المجموعات	79.21	208	0.38		
متطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية	بين المجموعات	1.50	3	0.50	2.29	0.07
	داخل المجموعات	45.47	208	0.21		

* دالة عند مستوى (α=0.05)

تشير نتائج تحليل التباين الأحادي للمقارنة بين مجموعات الوظيفة بمستوياتها الأربعة (مشرف إداري، وعضو فني، ومشرف فني، وأخرى) الموضحة في الجدول رقم (11) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد مجتمع الدراسة ترجع للوظيفة في محاور: «المتطلبات التشريعية»، و«متطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني»، و«متطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية»، حيث كانت قيمة «ف» غير دالة إحصائياً. بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين المتوسطات لاستجابات أفراد عينة الدراسة في محور «المتطلبات المادية»، فقد بلغت قيمة «ف» 3.12، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى 0.02، مما يدل على أن المتطلبات المادية تمثل ضرورة ملحة لتفعيل نظام الإشراف الإلكتروني، وللتحقق من مصدر هذه الفروق تم استخدام اختبار (LSD) للمقارنات البعدية، وكما هو موضح في جدول رقم (12).

جدول (12). اختبار(LSD) للمقارنات البعدية للفروق بين مجموعات الوظيفة في «المتطلبات المادية».

المحور	الوظيفة	ن	المتوسط	مستويات الوظيفة			
				مشرف إداري	عضو فني	مشرف تربوي	أخرى
المتطلبات المادية	مشرف إداري	31	4.10				
	عضو فني	22	4.15			0.36*	
	مشرف تربوي	146	4.16				
	أخرى	13	3.97				

* مصدر الفروق، دالة عند مستوى (α=0.05)

يكشف جدول رقم (12) عن وجود فروق لصالح الأفراد ممن يحملون مسمى (مشرف تربوي) مقابل الأفراد ممن يحملون مسمى (عضو فني) في محور المتطلبات المادية، وهذا يعني أن الأفراد ممن يحملون مسمى مشرف فني يرون بأهمية توفير المتطلبات المادية. ويعزى ذلك إلى أن المشرف التربوي بحكم طبيعة عمله والمهام المنوطة به وفق اللوائح التي وضعتها وزارة التربية والتعليم أكثر ممارسة للمهام الإشرافية بخلاف العضو الفني، والذي تقتصر مهامه على متابعة تنفيذ آليات نظام تطوير الأداء المدرسي وتفعيلها، وقد اختلفت هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة (الصائغ، 2009م)؛ حيث أظهرت نتائجها إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا تعزى لمتغير الوظيفة.

متغير جهة العمل:

تم استخدام تحليل التباين الأحادي للمقارنة بين مجموعات جهة العمل الأربعة (ديوان عام الوزارة، ومحافظة مسقط، ومحافظة البريمي، ومحافظة الباطنة جنوب) كما يوضحها الجدول رقم (13).

جدول (13). تحليل التباين الأحادي لتقديرات أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة وفقاً لمتغير جهة العمل.

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف)	مستوى الدلالة
المتطلبات التشريعية	بين المجموعات	0.35	3	0.11	0.93	0.42
	داخل المجموعات	26.35	208	0.12		
متطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني	بين المجموعات	1.36	3	0.45	*2.99	0.03
	داخل المجموعات	31.61	208	0.15		
المتطلبات المادية	بين المجموعات	3.34	3	1.11	*2.91	0.03
	داخل المجموعات	79.44	208	0.38		
متطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية	بين المجموعات	2.62	3	0.87	*4.10	0.00
	داخل المجموعات	44.34	208	0.21		

* دالة عند مستوى (α=0.05)

يتضح من جدول رقم (13) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في «متطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني»، و«المتطلبات المادية»، و«متطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية»؛ حيث كانت قيمة «ف» دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.05)، حيث بلغت على التوالي 2.99 و2.91 و4.10 بمستوى دلالة 0.03 و0.03 و0.00، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين المتوسطات لاستجابات أفراد عينة الدراسة في «المتطلبات التشريعية»؛ حيث كانت قيمة «ف» 0.93

بمستوى دلالة 0.42، وهي قيمة غير دالة إحصائياً، وللتحقق من مصدر هذه الفروق تم استخدام اختبار (LSD) للمقارنات البعدية، وكما هو موضح في جدول رقم (14).

جدول (14). اختبار (LSD) للمقارنات البعدية للفروق بين مجموعات جهة العمل في «متطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني» و«المتطلبات المادية»، و«متطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية».

المحاور	جهة العمل	ن	المتوسط	مستويات الوظيفة			
				الوزارة	مسقط	البريمي	ب.جنوب
متطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني	الوزارة	54	4.56				
	مسقط	68	4.44			*0.23	
	البريمي	37	4.67				
	جنوب الباطنة	53	4.51				
المتطلبات المادية	الوزارة	54	4.41			*0.30	
	مسقط	68	4.60				
	البريمي	37	4.72				*0.31
	جنوب الباطنة	53	4.40				
متطلبات التدريب	الوزارة	54	3.72			*0.31	
	مسقط	68	3.82			*0.21	
	البريمي	37	4.04				*0.29
	جنوب الباطنة	53	3.74				

* مصدر الفروق، دالة عند مستوى (α=0.05)

يوضح جدول رقم (14) عن وجود فروق لصالح الأفراد ممن يعملون في محافظة البريمي مقابل الأفراد العاملين في (ديوان عام الوزارة، ومحافظة مسقط، وجنوب الباطنة) في «متطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني»، و«المتطلبات المادية»، و«متطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية»، وهذا يعني أن الأفراد العاملين في محافظة البريمي يرون بإمكانية تطبيق الإشراف الإلكتروني في وزارة التربية والتعليم إذا ما توافرت الظروف والإمكانات المادية والبشرية. وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن العاملين في محافظة البريمي تنقصهم مثل تلك المتطلبات، إما بسبب قلة الجهود المبذولة من قبل القائمين على الإشراف التربوي، أو بحكم موقعهم الجغرافي البعيد عن الوزارة. وقد اختلفت هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة الصائغ (2009م)؛ حيث أشارت إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا ترجع لمكان العمل.

خلاصة لأهم النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1 – أظهرت نتائج الدراسة أن هناك (32) فقرة حصلت على درجة تقدير كبيرة جداً. و(4) فقرات حصلت على درجة تقدير كبيرة.

2 – أظهرت نتائج الدراسة أن جميع الفقرات المدرجة في أداة الدراسة لم تحصل أي منها على درجة تقدير متوسطة أو ضعيفة أو ضعيفة جداً.

3 – أظهرت نتائج الدراسة أن المتطلبات التشريعية، ومتطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم اللازم، والمتطلبات المادية، لتطبيق نظام الإشراف الإلكتروني تمثل مطلباً مهماً وبدرجة كبيرة جداً.

4 – أظهرت نتائج الدراسة أن متطلبات التدريب وتنمية الموارد البشرية تمثل مطلباً مهماً وبدرجة كبيرة.

5 – أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى (α=0.05) في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير المؤهل العلمي في المتطلبات التشريعية ولصالح الأفراد من حملة الماجستير والمؤهلات الأخرى.

6 – أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى (α=0.05) في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير الخبرة العملية في مجال الإنترنت والحاسب الآلي في المتطلبات اللازمة لتطبيق الإشراف الإلكتروني في وزارة التربية والتعليم.

7 – أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى (α=0.05) في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير الوظيفة في المتطلبات المادية ولصالح الأفراد ممن يحملون مسمى مشرف تربوي.

8 – أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى (α=0.05) في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير جهة العمل في متطلبات نشر التقنية وتقديم الدعم لتطبيق الإشراف الإلكتروني، والمتطلبات المادية، ومتطلبات التدريب، ولصالح المشرفين العاملين في محافظة البريمي.

توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثون بالآتي:

1 – أن تقوم وزارة التربية والتعليم باستصدار اللوائح والأنظمة التشغيلية لضمان تفعيل البرمجيات الحاسوبية.

2 – أن تضع وزارة التربية والتعليم القوانين والتشريعات والتي تنص على حماية نظام المعلومات في ظل العمل بالإشراف الإلكتروني.

3 – أن تتبنى وزارة التربية والتعليم إستراتيجية إعلامية لإقناع جميع العاملين بنظام الإشراف الإلكتروني.

4 – أن تقدم وزارة التربية والتعليم الدعم

والرعاية للنظام الإشرافي الجديد.

5 – أن تقوم الوزارة بتهيئة الحقل التربوي للتعامل مع نظام الإشراف الإلكتروني، وذلك من خلال نشر الثقافة الإلكترونية.

6 – أن تقوم الوزارة بالاستعانة ببيوت خبرة عالمية في مجال الإشراف الإلكتروني، وذلك لتطوير النظام.

7 – أن تقوم وزارة التربية والتعليم بتوفير بنية تحتية متكاملة في مجال شبكة المعلومات العالمية الإنترنت.

8 – أن تقوم الوزارة بتوفير طاقم فني متخصص لمعالجة المشكلات التي قد تطرأ على نظام الإشراف الإلكتروني.

* * *

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

اشتيوه، فوزي فايز؛ وعليان، ربحي محمد. (2010م). *تكنولوجيا التعليم (النظرية والممارسة)، ط1*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

البحراني، عبدالمجيد بن حسين بن محمد. (2008م). *أثر برنامج الإشراف الإلكتروني في تنمية التفكير التأملي والممارسات الصفية لدى الطلبة معلمي العلوم بكلية التربية بجامعة السلطان قابوس*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس: مسقط. سلطنة عمان.

الزدجالي، نجيب بن شاهو بن نور محمد. (2010م). *تطوير الإشراف التربوي في ضوء مدخل إدارة الجودة الشاملة بسلطنة عمان*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نزوى: سلطنة عمان.

سفر، صالحة بنت محمد بن جعفر. (2008م). *الإشراف التربوي عن بعد بين الأهمية والممارسة ومعوقات استخدامه*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة: المملكة العربية السعودية.

الشافعي، خالد محمود. (2007م). *واقع استخدام المشرفين التربويين للشبكة العنكبوتية في تفعيل أسلوبي القراءات الموجهة، والنشرات التربوية في مجال الإشراف التربوي بتعليمية جدة*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة: المملكة العربية السعودية.

الصائغ، عهود بنت خالد. (2009م). *واقع استخدام الإشراف الإلكتروني في رياض الأطفال من وجهة نظر المشرفات التربويات والمعلمات بمدينتي مكة المكرمة وجدة*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة: المملكة العربية السعودية.

الصقري، خليفة بن خلفان بن خليفة. (2005م). *أهمية دور الموجه الإداري ومدى ممارسته من وجهة نظر مديري مدارس التعليم الأساسي ومساعديهم في سلطنة عمان*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس. مسقط: سلطنة عمان.

الطعاني، حسن أحمد. (2005م). *الإشراف التربوي: مفاهيمه، أهدافه، أسسه، أساليبه*. عمّان: دار الشروق.

الطيطي، خضر مصباح. (2008م). *التعليم الإلكتروني من منظور تجاري وفني وإداري*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

عامر، طارق عبد الرؤوف. (2007م). *التعليم والمدرسة الإلكترونية، ط1*. القاهرة: دار السحاب.

عثمان، منى شعبان. (2011م). *تطوير قائم على استخدام وسائل الاتصال الإلكتروني لأساليب الإشراف التربوي*. *مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، 45*(1)، 575-605.

عطاري، عارف توفيق، وعيسان، صالحة عبد الله، ومحمود، ناريمان جمعة. (2005م). *الإشراف التربوي نماذجه النظرية وتطبيقاته العلمية، ط1*. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

وزارة التربية والتعليم. (2010م). *مهام الهيئة الإدارية والتدريسية في تفعيل نظام الإدارة المدرسية المحوسب*. تم استرجاعه من: www.moe.gov.om.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Alger, C. & Kopcha, T. (2009). *E-Supervision: A technology framework for the 21st century field experience in teacher education. Issues in Teacher Education Journal, 18*(2), 31- 46.

Goss, M. & Newcombe, E. (2003). *Using a handheld mobile technology for supervision of constructivist teaching and learning*. In D. Lassner & C. McNaught (Eds.).*Proceedings of World Conference on Educational Multimedia, Hypermedia and Telecommunications (pp. 1807-1809).*

Hsiung, Chao-Ti; Tan, Nin-Juin (1999). *A Study of creating a distance supervision hot line.* Paper presented at the Annual Meeting of the National Association for Research in Science Teaching, Boston, MA.

Othman, Mona Shaaban. (2011). *Improving by using electronic communication for educational supervision forms,* (in Arabic*). College of Education Journal, Al-Azhar University, 45*(1), 575-605.

Winn, S. (2009). *Synchronous virtual supervision of professional experience*: Issues and challenges. In T. Bastiaens et al. (Eds.). *Proceedings of World Conference on E-Learning in Corporate, Government, Healthcare, and Higher Education (pp. 2236-2250).*

❋ ❋ ❋